إدارة
التواصل

صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 14/169

للنشر الفوري

١٢ إبريل ٢٠١٤

بيان الاجتماع التاسع والعشرين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

برئاسة السيد ثارمان شانموغاراتنام، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في سنغافورة

يواصل النشاط الاقتصادي اكتساب مزيد من القوة. غير أن التعافي لا يزال هشا وتظل مخاطر القصور قائمة. ولا يزال الهدف الجماعي الأهم هو إيجاد اقتصاد عالمي أكثر ديناميكية واستمرارية وتوفيرا لفرص العمل. وسوف نطبق تدابير طموحة للحفاظ على التعافي والمضي في الإصلاحات الهيكلية لوضع الدين الحكومي على مسار قابل للاستمرار وتشجيع الاستقرار المالي وتوثيق التعاون من أجل إدارة التداعيات. ونرحب بجدول أعمال السياسات العالمية الذي طرحته السيدة مدير عام الصندوق.

الاقتصاد العالمي: شهد العام الماضي تحسنا في نشاط الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وتحول النمو في منطقة اليورو ككل إلى مستوى موجب وإن ظل مشوبا بالهشاشة. وفي الاقتصادات المتقدمة، لا يزال النمو دون المستوى المستهدف ومن المرجح أن يظل منخفضا. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، حدث بعض التراجع في النمو، لكنه لا يزال يساهم بالنصيب الأكبر في النمو العالمي، ومن المتوقع أن يزداد قوة بالتدريج، مع تحييد أثر ارتفاع الطلب الخارجي بشكل جزئي نتيجة الأثر الخافض الذي تُحْدِثه أوضاع التمويل الأكثر صعوبة. وقد حافظ النمو في البلدان منخفضة الدخل على صلابته بوجه عام. ورغم تحسن ميزان المخاطر، فلا تزال الآفاق العالمية عرضة لمخاطر قصور، ومن أبرزها عودة التقلب إلى الأسواق، والتضخم شديد الانخفاض في بعض الاقتصادات المتقدمة، ومستويات الدين العام المرتفعة، والتوترات الجغرافية–السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، تظل البطالة على ارتفاعها المزمن في كثير من البلدان.

عودة السياسة النقدية الطبيعية وانتقال التداعيات: ينبغي أن يستمر الضبط الدقيق لمرتكزات السياسة النقدية والإعلام الواضح بها، مع التعاون بين صناع السياسات للمساعدة في إدارة التداعيات الأصلية والمرتدة. وينبغي أن توفر السياسة النقدية التيسير اللازم في الاقتصادات المتقدمة، على أن تكون العودة إلى الأوضاع النقدية الطبيعية في نهاية المطاف مرتهنة بآفاق استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي. ولا يزال استمرار تخفيض الاحتياطي الفيدرالي لمشتريات الأصول إجراء ملائما. وقد حافظ البنك المركزي الأوروبي على أوضاعه النقدية التيسيرية وينبغي أن ينظر في اتخاذ إجراء آخر إذا ظل التضخم المنخفض مستمرا. وينبغي أن تستكمل منطقة اليورو إقامة الاتحاد المصرفي، بناء على التقدم الذي تحقق مؤخرا.

ويمكن استخدام السياسات النقدية التيسيرية لمواجهة تباطؤ النمو في الأسواق الصاعدة والبلدان الواعدة منخفضة الدخل التي تواجه ضغوطا تضخمية وتقوم سياساتها على أطر ذات مصداقية وحيز كاف للتصرف. وينبغي للبلدان التي تسجل تضخما مرتفعا أن تتخذ التدابير الملائمة، بما في ذلك تشديد السياسة النقدية. أما البلدان التي تواجه مخاطر مالية متصاعدة فينبغي أن تعمل على تعزيز التنظيم والرقابة. وينبغي توخي سلامة السياسات الاقتصادية الكلية، وفي هذا الخصوص ينبغي السماح لأسعار الصرف بالاستجابة لتغير أساسيات الاقتصاد وتيسير تصحيح الحسابات الخارجية. وعند التعامل مع المخاطر التي يتعرض لها الاستقرار الاقتصادي الكلي أو المالي بسبب التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، يمكن دعم التصحيح اللازم لسياسات الاقتصاد الكلي باتخاذ إجراءات احترازية، وكذلك تدابير لإدارة التدفقات الرأسمالية، حسب مقتضى الحال. وينبغي للبلدان منخفضة الدخل أن تعزز ما حققته من مكاسب مؤخرا في مجال تخفيض التضخم.

ضمان تحقيق النمو القوي والقابل للاستمرار والحد من مواطن الضعف: ينبغي معالجة البطالة المرتفعة، وخاصة بين الشباب، وتزايد عدم المساواة بإزالة المعوقات الهيكلية أمام النمو الاحتوائي. وتظل الأولويات في كل البلدان هي ضمان الحفاظ على الديون العامة ضمن مستويات يمكن الاستمرار في تحملها، وتعزيز جودة الإنفاق العام، وتشجيع النمو الممكن بطرق تتضمن تعزيز دور المرأة والعمالة الأكبر سنا في الاقتصاد، والوقاية من المخاطر المالية في سياق من التيسير النقدي المطوَّل. ويظل تنفيذ خطط ملموسة لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط مطلبا حاسما في كثير من الاقتصادات المتقدمة. وينبغي توخي المرونة في تنفيذ خطط المالية العامة متوسطة الأجل، حيثما سمحت الأوضاع القُطرية بذلك، لمراعاة الظروف الاقتصادية قصيرة الأجل بغية دعم النمو وتوليد فرص العمل، مع وضع الدين الحكومي على مسار قابل للاستمرار. وينبغي تعزيز أوضاع المالية العامة في اقتصادات الأسواق الصاعدة ذات المديونية العامة المرتفعة أو احتياجات التمويل الكبيرة. وفي البلدان منخفضة الدخل، ينبغي الاستفادة من الصلابة التي تتمتع بها حاليا لإعادة بناء حيز الحركة أمام السياسات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، مع زيادة التنوع والتحول الهيكلي للحفاظ على زخم النمو.

ونحن ندرك التحديات التي تواجه بلدان التحول العربي ونشجعها على تكثيف العمل في تنفيذ إصلاحات تحقق نموا أكثر استمرارية وتوليدا لفرص العمل. ونرحب بالدعم الكبير الذي يقدمه المانحون من المنطقة وندعو الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف إلى تكثيف مساهماتهم، حسب الاقتضاء، لدعم الإصلاحات. ونتطلع إلى استمرار عمل الصندوق مع بلدان التحول العربي، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن السياسات التي تتلاءم مع احتياجاتها وتدعمها المساعدة المالية والفنية. ونشجع الصندوق على مواصلة تعزيز مشاركته في جهود الدول الصغيرة والبلدان منخفضة الدخل. ونتطلع إلى استخلاص دروس حول كيفية الحفاظ على النمو المرتفع الذي حققته إفريقيا مؤخرا وجعله أكثر احتواءً لمختلف شرائح السكان ونرحب بمشاركة الصندوق في جهود أوكرانيا حيث تعمل السلطات على إجراء إصلاحات مهمة.

إعادة التوازن الخارجي وترابط السياسات: ندعو الصندوق إلى مواصلة تقديم التحليلات والعمل كمنبر للحوار بشأن السياسات، والإجراءات المنسقة، والتعاون، مما سيساعد على تعزيز آفاق النمو العالمي والحد من المخاطر أمام السياسات. وقد تراجعت الاختلالات العالمية لأسباب هيكلية ودورية، ولكن استعادة التوازن لا تزال تمثل أولوية قصوى. وينبغي للبلدان التي تسجل عجزا

أن ترفع مستوى الادخار القومي والقدرة التنافسية، بينما ينبغي لبلدان الفائض أن تعزز مصادر النمو المحلية أو تعديل مكوناته. ونؤكد مجددا التزامنا بالإحجام عن أي تخفيضات تنافسية لقيم العملات وعن الحمائية بكل أشكالها.

وينبغي تنفيذ الإصلاحات المالية العالمية بشكل عاجل ومتسق، وتعزيز التعاون التنظيمي. ومن الأولويات في هذا الصدد حل مشكلة المؤسسات "الأكبر من أن تفشل" وتنفيذ عملية تسوية فعالة عبر الحدود لأوضاع الشركات المهمة للنظام المالي، ومعالجة المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي والناشئة عن أنشطة صيرفة الظل، وجعل أسواق المشتقات المالية أكثر أمانا، مما يرسخ الاستقرار المالي والتكامل. وثمة حاجة لمزيد من التقدم من أجل تحسين توفير البيانات، وسد ثغرات البيانات، وزيادة شفافية المالية العامة، ومكافحة التهرب والتحايل الضريبيين عبر الحدود، وزيادة شفافية حق انتفاع الشركات وغيرها من الترتيبات القانونية، بما فيها الصناديق الاستئمانية. ونشجع الصندوق على بحث هذه القضايا في إطار رقابته الثنائية ومتعددة الأطراف، والعمل بالتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى.

أنشطة الصندوق في مجال الرقابة والإقراض: نرحب بالتقدم الذي تحقق في تنفيذ إطار الصندوق للرقابة المعززة، وهو ما يشمل استراتيجية الرقابة المالية، والتقرير التجريبي بشأن القطاع الخارجي، وتقرير التداعيات، وتعزيز تحليل الروابط المالية الكلية في مشاورات المادة الرابعة، وتقديم المشورة المخصصة حول تشجيع النمو الاحتوائي وتوفير فرص العمل. ونشدد على أهمية المشاورات المنتظمة بين الصندوق وكل بلدانه الأعضاء. ونتطلع إلى الجولة القادمة لمراجعة الرقابة التي تتم كل ثلاث سنوات، وندعم إجراء مزيد من التحليل لانعكاسات عودة تطبيق سياسات نقدية طبيعية. ونؤكد أهمية وجود شبكة عالمية ملائمة للأمان المالي. وينبغي أن يكون الصندوق مستعدا لتقديم التمويل، بما في ذلك التمويل الذي يقدم على أساس وقائي، لدعم التعديلات والإصلاحات الملائمة والمساعدة في الوقاية من المخاطر. ونؤكد مجددا أهمية مراجعة برنامج متابعة الأزمات. ونتطلع إلى استكمال المراجعة الشاملة لبعض الأدوات الأساسية ("خط الائتمان المرن"، و"خط الوقاية والسيولة"، و"أداة التمويل السريع")، والنظر مجددا في سياسة الإقراض المتبعة في الصندوق مع حالات المديونية المرتفعة، بما في ذلك العمل المعني بالديون السيادية، والانتهاء من مراجعة السياسة المعنية بحدود الديون، مع الجمع بين المرونة والمحافظة على استمرارية تحمل الدين في المنهج المعتمد لحدود الديون إلى البلدان منخفضة الدخل.

الحوكمة: نشعر بخيبة أمل بالغة إزاء استمرار التأخر في دفع عجلة الإصلاحات المعنية بنظام الحصص والحوكمة في الصندوق والتي سبق الاتفاق عليها في عام ٢٠١٠ وفي إجراء المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص التي تتضمن صيغة جديدة للحصص. ولا يزال تنفيذ إصلاحات عام ٢٠١٠ هو الأولوية القصوى بالنسبة لنا ونحث الولايات المتحدة على المصادقة عليها في أقرب فرصة ممكنة. ونحن ملتزمون بالحفاظ على مستويات قوية وكافية من الموارد لدى الصندوق. وما لم تتم المصادقة على إصلاحات عام ٢٠١٠ مع نهاية العام، فسوف ندعو الصندوق إلى البناء على عمله الحالي ووضع خيارات للخطوات القادمة، ثم نحدد موعدا لمناقشة هذه الخيارات.

اجتماع اللجنة القادم: سوف يعقد اجتماعنا القادم في واشنطن العاصمة يومي ١٠ و ١١ أكتوبر ٢٠١٤.

اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية

الحضور

١٢ إبريل ٢٠١٤

رئيس اللجنة

ثارمان شانموغاراتنام

مدير عام صندوق النقد الدولي

كريستين لاغارد

الأعضاء أو المناوبون

كريستوف أكاغامبا، وزير الاقتصاد والتخطيط المستقبلي، غابون

إبراهيم العساف، وزير المالية، المملكة العربية السعودية

عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، دولة الإمارات العربية المتحدة

تارو آسو، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، اليابان

راغورام راجان، محافظ بنك الاحتياطي الهندي

(مناوبا عن بالانيابان شيدامبارام، وزير المالية، الهند)

بيرون دايسلبلوم، وزير المالية، هولندا

أوه–سيوك هيون، نائب رئيس الوزراء ووزير الاستراتيجية والمالية، كوريا

محمد لقصاصي، محافظ بنك الجزائر المركزي

جاكوب ليو، وزير الخزانة، الولايات المتحدة الأمريكية

إيركي ليكانين، محافظ بنك فنلندا المركزي

(مناوبا عن جوتا أوربيلاينان، وزيرة المالية، فنلندا)

غويدو مانتيغا، وزير المالية، البرازيل

انغوزي أوكونجو–إيويلا، الوزير المنسق لشؤون الاقتصاد ووزير المالية، نيجيريا

جو أوليفر، وزير المالية، كندا

جورج أوزبورن، وزير الخزانة، المملكة المتحدة

بيير كارلو بادوان، وزير الاقتصاد والمالية، إيطاليا

ميشيل سابين، وزير المالية والحسابات العامة، فرنسا

فولفغانغ شويبله، وزير المالية الاتحادية، ألمانيا

أنتون سيلوانوف، وزير المالية، الاتحاد الروسي

مايكل سبيندليغر، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، النمسا

براسارن ترايراتفوراكول، محافظ بنك تايلند المركزي

رودريغو فيرغارا، رئيس بنك شيلي المركزي

لويس فايدغاراي، وزير المالية والائتمان العام، المكسيك

إيفلين فيدمير شلومبف، وزيرة المالية الاتحادية، سويسرا

يي غانغ، نائب محافظ البنك المركزي الصيني

(مناوبا عن تشو شياو تشوان، محافظ البنك المركزي الصيني)

المراقبون

عمر عبد الحميد، رئيس قسم البحوث، منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)

ماريك بيلكا، رئيس لجنة التنمية المشتركة

مارك كارني، رئيس مجلس الاستقرار المالي

هايما كاروانا، مدير عام بنك التسويات الدولية

هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيتكو دراغانوف، نائب أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)

ماريو دراغي، رئيس البنك المركزي الأوروبي

إينجيل غوريا، أمين عام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

سييم كالاس، نائب رئيس المفوضية الأوروبية

جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي

غاي رايدر، مدير عام منظمة التجارة العالمية

جاجون يي، نائب مدير عام منظمة التجارة العالمية